

القرار رقم: ١٢٤٨

تاريخ: ٢٠١٧/١٢/٦

تحديد دقائق تطبيق أحكام الفقرة سادساً من القانون رقم ٥٥ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦

( قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية )

المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات

إن وزير المالية،

بناء على القانون المعجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦ ( قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية )  
لاسيما الفقرة سادساً منه،

بناء على قرار مصرف لبنان رقم ١٢٦٢٥ تاريخ ٢١/٧/٢٠١٧  
بناء على اقتراح مدير المالية العام،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (رقم ٢٥/٢٠١٧-٢٠١٨ تاريخ ٣١/١٠/٢٠١٧)،

#### المادة الأولى:

إلى حين يتم استحداث وحدة خاصة تتولى استقبال التصاريح على اختلافها، تتولى مديرية الواردات عملية استلام التصاريح من المؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ قبل ٣٠ حزيران من السنة التي تلي السنة الميلادية المعنية بالإبلاغ.

كما تتولى مديرية الواردات تحضير الملف الخاص بكل دولة من الدول المتوجب الإبلاغ لها لتتمكن السلطة المختصة من تنفيذ مهامها بموجب الاتفاقية لناحية إجراء عملية تبادل المعلومات مع السلطة المختصة بكل دولة من الدول المتوجب الإبلاغ لها.

#### المادة الثانية:

يتوجب على كل مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ بحسب التعريف الوارد في القسم الثامن من المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات وتفسيراته المعتمد من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن:

- تصرّح عن المعلومات التي يتوجب الإبلاغ عنها الواردة في الفقرتين (أ) و(ب) من القسم الأول من المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات وتفسيراته، المعتمد من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع مراعاة الفقرات من (ج) إلى (هـ) من القسم الأول من هذا المعيار،
- تعتمد شكل وطريقة **CRS XML Schema** في تحضير تصريحها الإلكتروني (ملحق مرفق ربطاً)
- تبّلع مديرية الواردات ، قبل الأول من كانون الثاني من سنة ٢٠١٨، أنها مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات الإلكترونية اللازمة للتمكن من القيام بموجب التصريح من خلال النظام المعلوماتي الخاص الذي ستضعه وزارة المالية لهذا الخصوص، أما بالنسبة للمؤسسات المالية غير الملزمة بالإبلاغ التي تصبح لاحقاً من ضمن المؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ ، فيتوجب عليها أن تبّلع مديرية الواردات، قبل الأول من كانون الثاني من السنة التالية للسنة الميلادية التي أصبحت فيها كذلك.

#### المادة الثالثة:

تبقى كل جهة رقابية محددة في المادة الأولى من المرسوم رقم ١٠٢٢ أي مصرف لبنان ولجنة مراقبة هيئات الضمان ومديرية الواردات ، مسؤولة عن حسن تطبيق المعيار لدى المؤسسات المالية الخاضعة لسلطتها الرقابية.

#### المادة الرابعة:

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير المالية

علي حسن خليل